واسم الفاعل حقيقة في الحال التي قدرها او هي حال مؤكدة ويحتمل ان يكون
عليه وصدر الشيخ بانه يلزم منه حذف المفعول الثاني وحذفه اما اقتصارًا
واما اختصارًا فان كان الاول فممنوع اتفاقًا وان كان الثاني فالصحيح المنع
حتى منع ذلك بعض النحويين قوله عزه الهاء فيها وجهان احدهما انها تعود على
الاتان وعاد مفردًا مذكرًا لان الاتان في معنى الجحش والقران وقيل انها تعود
على الحوض اي المدلول عليه بالفعل قوله اذا هي لتسقيه جرى الله وحالت
والسقيه الى خلاف اي جرى الى التسقيه دل عليه التسقيه اذ دل الفعل على مصدره
اي حتى يحوصوا في حوض عن الحوض قوله يسبك واه العامة يسبك
يحفظ الشين من اشاء كقوله تعالى وما انسانيه الا الشيطان فانساه
الشيطان وقرا ابن عامر ينسينها من نساه والتعدي حالي لعدا الفعل بالهمزة
مرة وبالتضعيف اخرى كما تعدد في انجى ونجى وامهل ومهل والمفعول الثاني محذوف
في القراءتين تقديره واما ينسينك الشيطان الذكرى او الحق والاحسن ان تقدر
ما يليق بالمعنى اي واما ينسينك الشيطان ما امرت به من ترك مجالسة الكفار
تقديره كركه فلا تقعد بعد الذكرى معهم وانما اتذرهم ظاهرين ليسجلا عليهم
بصفة الظلم وجا الشرط الاول باذا لان خوضهم في الايات محقق وفي الشرط
الثاني بان لان انساء الشيطان له ليس امرًا محققًا بل قد يقع وقد لا يقع وهو
معصوم منه ولم يجي مصدر على فعلى غير ذكرى وقال ابن عطية واما شرط
ولزمها في الاغلب النون المثقلة وقد لا تلزم قوله اما الثقيل عدو في شاوا
وهذا الذي ذكره من لزوم النون هو مذهب الزجاج والناس على خلافه
والسيد ولهذا الشيوه ابن عطية واما اخذ ابي حيان في شرح التسهيل قوله
اما يوني الخ حرى على انه قد صنف هنا من اطراف هذه المسألة ولم اواله
هذا الموضع في البقرة الا ان احدا لم يعلم بو هذا المسألة دون المحققة
وانه كان ظاهر عبارة ابي حيان ذلك قوله وما علي الذي يقول يجوز ان تقدر ما كان

فلون

فيكون من شيء اسمها ومن مزيدة فيه لتاكيد الاستغراق وعلي الذي يقول يجوز حذفها
عيد من يجيد اعمالها عند قيمة الخبر مطلقًا او يرى ذلك في الظرف وعدله ومن حسابهم
حال من شي لانه لو تاخر لكان صفة له ويجوز ان تكون مهملة اما علي لغة تميم واما على
لغة الحجاز لفوات شرط وهو تقدم خبرها وان كان ظرفًا او مجرورًا ذلك مما اعتد
في قوله ما عليك من حسابهم قوله ولكن ذكرى فيه اربعة اوجه احدها انها منصوب
على المصدر بفعل مضمر تقديره ولكن يذكرونهم ذكرى اي ولكن ذكروهم ذكرى في بعضهم
تقديره خبرًا الخ ولكن يذكرونهم الثاني انه مبتدا خبره محذوف اي ولكن عليهم
ذكرى او عليكم ذكرى اي تذكيرهم الثالث انه خبر لمبتدا محذوف
اي هو ذكرى اي النهي عن مجالستهم والامتناع منها ذكرى الرابع انه
عطف على موضع شيء المجرور بمن اي ما على المتقين من حسابهم شي ولكن عليهم ذكرى
فيكون من عطف المفردات واما على الاوجه السابقة فمن عطف الجمل وقد رد
الزمخشري هذا الوجه الرابع ورده عليه الشيخ فلا بد من ايراد قولهما قال
ابو القاسم ولا يجوز ان يكون عطفًا على محل من شي كقولك ما في الدار من احد ولكن زيد
لان قوله من حسابهم يأبى ذلك قال الشيخ كانه تخيل ان في العطف يلزم القيد
الذي في المعطوف عليه وهو من حسابهم فهو قيد في شي فلا يجوز عنده ان يكون
من عطف المفردات عطفًا على من شي على الموضع لانه يصير التقدير ولكن ذكرى
من حسابهم وليس المعنى على هذا وهذا الذي تخيله ليس بشي لانه لا يلزم في العطف
بلا ما ذكر تقول ما عندنا رجل سوء ولكن رجل صدق وما عندنا رجل من
بني تميم ولكن رجل من قريش وما قام من رجل عالم ولكن رجل جاهل فعلى هذا الذي
قرره يجوز ان يكون من عطف الجمل كما تقدم وان يكون من عطف المفردات والعطف بالواو
ولكن هنا لا تقدر الا لكن قوله تقول ما عندنا رجل سوء ولكن رجل صدق
الى اخر الامثلة التي ذكرها لا ترد على الزمخشري لان الزمخشري وغيره من اهل
اللسان والاصوليين يقولون ان العطف ظاهر في التشريك فان كان في المعطوف

Copyright (c) King Saud University